A/53/293/Add.1
11 September 1998
ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك
النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحريات الأساسية

حقوق الإنسان والتدابير القسرية الأحادية

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢	١-٤ الردود الواردة من الحكومات ثانيا
٢	١-٤ المغرب

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

المغرب

[١٩٩٨ آب/أغسطس ١٠]

[الأصل: بالفرنسية]

١ - أشارت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩٩٤ المؤرخ ٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ إلى ميثاق الأمم المتحدة وإلى العديد من قرارات الجمعية العامة المتعلقة أساساً بمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية بين الدول وبحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. وأعربت اللجنة في القرار نفسه عن شديد قلقها لأن اتخاذ تدابير قسرية أحادية (الحصار، والحظر، وتجميد الممتلكات) يعرقل اقتناء السلع الأساسية ويلحق وبالتالي ضرراً بالأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان التي تتعرض لتلك التدابير.

٢ - وأعربت الجمعية العامة في قرارها ١٢٠/٥٢ كاونون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ عن "شديد القلق من استمرار اتخاذ وتغيير تدابير قسرية أحادية ... على الرغم من التوصيات التي اعتمدتتها حول هذه المسألة الجمعية العامة والمؤتمرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخراً" (الفقرة السادسة من الديباجة). وحثت الجمعية العامة في القرار نفسه جميع الدول على الامتناع عن اتخاذ أو تنفيذ أية تدابير أحادية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما التدابير ذات الطابع القسري (الفقرة ١). وطلبت الجمعية أيضاً من جميع الدول الأعضاء عدم اللجوء إلى تطبيق التدابير الاقتصادية الأحادية ضد البلدان النامية، بهدف ممارسة ضغط مباشر أو غير مباشر على القرارات السيادية التي تتخذها تلك البلدان.

٣ - ونظراً للدور الذي يقوم به بلدنا على الساحة الدولية من أجل السلام والتعاون بين الدول، فإن المغرب يؤيد تماماً رفض هذه التدابير القسرية الأحادية، على النحو الوارد في القرارات المذكورة آنفاً، وذلك لأسباب أهمها ما تحدثه هذه التدابير من آثار سلبية على حقوق الإنسان.

٤ - ولذلك فإن المغرب يؤكد من جديد تعلقه بمبادئ الوردة في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبدأ تسوية الخلافات بالوسائل السلمية.

- - - - -